الفصل الرابع

دكتوراه في القانون

كانت بداية معركة ضروس

obeikandl.com

obeikandl.com

دكتوراه في القانون
كانت بداية معركة ضروس

يقول الدكتور مصطفى الحفناوي: قضيت في القاهرة أكثر من ثلاثة أشهر، فلم أعد إلى باريس إلا في شهر أبريل سنة 1951م. وفي القاهرة راجعت ما كتبته من قبل من فصول رسالتي، وعدلت ما تراءى لي تعديله من النصوص، وكتبت الفصول المتبقية. وكان وزير الخارجية "محمد صلاح الدين" قد عاد من لندن بعد أن انتهت مفاوضاته مع "إيرنست بيفن" وأعلن أن المفاوضات تتسم بالسرية المطلقة بحيث لم يصرح لمجلس النواب، ولا لمجلس الوزراء بالاطلاع على محاضر هذه المفاوضات، وكان هذا تنفيذاً لاتفاق تم في هذا الخصوص بين الجانبين المصري والبريطاني. وعلى الرغم من هذا التكتم الشديد قبل وزير الخارجية أن يعيرني النص الكامل لمحاضر المفاوضات السرية بعض الوقت، واقتبست منها نصوصاً كاملة أوردتها في رسالتي، حيث عرضت آخر مرحلة من مراحل النزاع المصري البريطاني في قناة السويس. وكان ذلك مثار احتجاج رسمي سلمه وزير خارجية إنجلترا للأستاذ عبد الفتاح عمر سفير مصر في لندن في يوم 6 من يونيو سنة 1951م؛ ذلك لأن صحيفة الأهرام القاهرية أوردت المنشت في عددها الصادر في صباح 5 من يونيو سنة 1951 مقالاً إخبارياً شغل صفحة كاملة، وقد أبرق به مراسل الأهرام في باريس، وكان المقال بعنوان "رسائل العلم في خدمة السياسة. صفحة كاملة من مفاوضات صلاح الدين ـ بيفن"، وقال مراسل الأهرام "روبير فوشيه": إن لجنة من علماء القانون الدولي في جامعة باريس سوف تناقش في الساعة الواحدة بعد ظهر ذلك اليوم رسالة مقدمة مني عن مشكلات قناة السويس، وأنه نقل منها

النصوص التي أوردها. وكان سبب هذا المقال هو أن مراسل الأهرام زارني في بيتي في باريس في اليوم السابق على يوم مناقشة الرسالة، وألح في الحصول على النص الكامل للرسالة، فأعطيته نسخة بالآلة الكاتبة، ومنها اقتبس مقاله، وتحمل تكاليف برقية شغلت صفحة كاملة بالأهرام ليكون له السبق الصحفي في موضوع خطير لم ينشر من قبل. وأدى ذلك إلى أزمة سياسية، فقد احتجت الحكومة البريطانية، وأجتمع مجلس الوزراء في القاهرة برئاسة المرحوم مصطفى النحاس باشا لمساءلة وزير الخارجية "محمد صلاح الدين" وكيف استباح لنفسه أن يخفي سر محاضر المفاوضات على مجلس البرلمان، وعلى مجلس الوزراء، ومع ذلك سلم محاضر المفاوضات لأحد معاونيه، وهذا الأخير لم يراع السرية، وأذاعها في رسالة الدكتوراه.

ويقول الدكتور مصطفى الحفناوي: ولم يذكر لي "محمد صلاح الدين" بماذا أجاب، ولكن الأزمة انتهت بسرعة، وتنفست الصعداء حينما تلقيت في باريس تهنئة حارة في برقية بتوقيع رئيس الحكومة المرحوم مصطفى النحاس، وتلقيت برقيات من صلاح الدين ومن زملائه أعضاء مجلس الوزراء.

ثم يستطرد الدكتور مصطفى الحفناوي: وفي القاهرة أفرغت الرسالة في النص النهائي الذي اخترته، وقبل طبع نسخ منها بالرونيو، تصفحها وقرأها بل ونقح بعض عباراتها، عالم مصري جليل كنت شديد الاعتزاز به، وهذا العالم الفحل هو أستاذ جيله المرحوم الدكتور عبد الحميد بدوي، نائب رئيس محكمة العدل الدولية وقتئذ، أسكنه الله فسيح جناته، وكانت معرفتي بالمرحوم الدكتور عبَّد الحميد بدوي قريبة؛ ذلك أني في أواخر سنة 1950م توجهت إلى "لاهاي" وحضرت بعض جلسات قضية الزيت

الإيراني، وكانت مطروحة على محكمة العدل الدولية، وسمعت بعض مرافعات الرجل المناضل العظيم الدكتور محمد مصدق، وهو صاحب الضربة الأولى ضد الاحتكارات والامتيازات الأجنبية، وكان لي شرف زيارة مصدق والتحدث إليه في الفندق المتواضع الذي كان ينزل فيه بمدينة "لاهاي"، وكان واجبًا عليّ أن أقدم نفسي للقاضي المصري "عبد الحميد بدوي"، وكان جم التواضع، فدعاني لتناول الغذاء، وكان قد دعا زميلاً له بالمحكمة لا أذكر اسمه، ولكني أذكر أنه كان القاضي البولندي، وكان الفضل الأول في القرار الذي انتهت إليه المحكمة، في الحكم بعدم اختصاصها بنظر الدعوى باعتبارها مسألة داخلية تعني إيران وحدها، كان الفضل الأول في هذا الحكم لصالح مصدق ضد بريطانيا، لابن مصر البار وفخرها في عالم القانون "عبد الحميد بدوي" بالذات، وجهوده لدى زملائه الذين كتلهم ضد حكومة إنجلترا ضد استعمار بصفة عامة، وهذا ما رأيته بعيني ولمسته بيدي. وفي أقل من ثلاثة أيام قضيتها في "لاهاي" انعقدت الصلة الروحية بيني وبين أستاذي عبدالحميد بدوي، وكنا وكأن كلاً منّا يعرف الآخر منذ سنوات، نتكلم لغة واحدة، ونلتقي في آرائنا ومشاعرنا. وعرف المرحوم الدكتور عبد الحميد بدوي أني عائد في وقت قريب إلى القاهرة بطريق البحر، وطلب مني أن أضيف إلى أمتعتي صندوقًا من كتب القانون التي اشتراها لجمعية الاقتصاد السياسي والتشريع.

يقول الدكتور مصطفى الحفناوي: وفي القاهرة كان العالم الجليل المتواضع سباقًا بالزيارة فشرفني بها، وتحدثنا في مسائل كثيرة، وكنت قد أحطته بموضوع رسالتي، فزودني بأبحاث قصيرة سبق أن تناول فيها موضوعي وقت أن كان كبير المستشارين القانونيين لحكومة مصر، ورئيس قضايا الحكومة، وتفضل ـ رحمه الله ـ فرحب بأن يقرأ

مسودة رسالتي، وجرى فيها قلمه بتعديلات لفظية طفيفة، وهنأني تهنئة حارة.

يقول الدكتور مصطفى الحفناوي: وكنت شديد الخوف من أساتذة جامعة باريس؛ فهم فرنسيون قبل أن يكونوا علماء قانون، ورسالتي حرب على المصالح الفرنسية في مصر في أخطر معقل لها، وهو شركة قناة السويس. فهل يا ترى يتحلون بالحياد العلمي ويقبلون الرسالة، أم يرفضونها ويقولون إنها غير صالحة للمناقشة؟!

ويقول: كان هذا السؤال يقلقني ويقضّ مضجعي، ولكن الله تبارك وتعالى هيأ لي أسباب اجتياز هذه العقبة ذلك أن الأستاذ الدكتور طه حسين كان ـ وقتها ـ وزيراً للمعارف، وقرر الاحتفال بالعيد الفضي لجامعة القاهرة، وكان اسمها في سنة 1956م "جامعة فؤاد الأول"، وكان اسمها يوم أن كنت أتعلم فيها "الجامعة المصرية"، ودعا طه حسين للعيد الفضي عمداء الكليات من فرنسا وغيرها، وفي القاهرة تعرفت بالأستاذ "دي لا روما ند يير" عميد كلية الحقوق في باريس وقتئذ، وكان طاعنًا في السن، ودعوته والسيدة حرمه لتناول طعام العشاء على مائدتي، وأثناء الحديث قلت للعميد إنني طالب بقسم الدكتوراه بالكلية التي هو عميدها، ولي رسالة دكتوراه تحتاج لعالم متحرر من علماء القانون الدولي العام. وأبدى الرجل دهشته قائلاً:

ـ أنت يا أكسيلانس (أي يا صاحب السعادة)؟! وهذه عادة الفرنسيين في مخاطبة رجال السلك السياسي.

ـ قلت له نعم يا سيدي العميد.

وسألني العميد عن موضوعها، فاكتفيت بعنوان جزء من أجزائها هو "النزاع المصري البريطاني في قناة السويس" وسألني العميد من هو أستاذك الذي تعد الرسالة تحت إشرافه، فقلت إنها

السيدة الأستاذة "سوزان باستيد" كريمة "باتفان" رئيس محكمة العدل الدولية وقتئذ، وحرم أستاذ القانون العام والسياسي الفرنسي "بول باستيد". قال العميد "لا بأس، لا بأس، ولكني فور عودتي إلى باريس سوف أختار الأستاذ الذي سيرقص إذا عرضت عليه رسالتك لمناقشتها، إنه صديقي "جلبرت جيدل" أستاذ القانون الدولي العام، وصاحب مؤلفه الخالد في "قانون البحار الدولي"، وقد تقاعد ولم يعد يناقش رسالات لأنه في الثمانين من عمره، ولكنه يتمتع بصحة جيدة، سيفرح برسالتك ليشفي غليلاً؛ ذلك أن الدكتور محمد مصدق اتخذه مستشاراً في موضوع تأميم شركة النفط الإيرانية، وحملت الصحافة البريطانية حملات مسعورة ضد "جيدل" وهاجمته في شرفه وفي حياته الخاصة؛ فقالت إنه يبيع علمه وقالت أن راقصة في الأوبرا في الخامسة والعشرين من عمرها، تعيش معه في بيته بشارع الجامعة خليلة له، وقالت أقذر من هذا، فرسالتك هي المناسبة الذهبية التي تسنح لجيدل كي يرد على الإنجليز بها. . العين بالعين، والسن بالسن، والبادئ أظلم. .

وكانت سهرة ممتعة مع عميد الحقوق، وقد اتفقنا على تقديمي لجيدل فور عودتي إلى باريس.

ويواصل الدكتور مصطفى الحفناوي: وتفضل صديقي "محمد صلاح الدين" بوصفه وزيراً للخارجية بكتابة مقدمة لرسالتي في صفحة واحدة، وأهم ما قاله في هذه المقدمة "إن الحلول المعروضة في هذه الرسالة لمشكلات قناة السويس، تعبر عن سياسة الحكومة الفرنسية"، وبقدر فائدة هذه المقدمة في إثارة اهتمام الصحافة ودور الأنباء في باريس برسالتي يوم مناقشتها، بقدر ما عانيت من الأستاذة سوزان باستيد التي دعتني لمقابلتها بمكتبها بالكلية في ساعة مبكرة ذات يوم، وكان معها الأستاذ "لامبويه"، وقضت أكثر من ثلاث ساعات

ونصف الساعة في امتحان شفوي لي في القانون الدولي العام، ولم تترك موضوعًا شائكًا إلا ووضعت لي فيه أسئلة ومسائل ليست لها حلول سريعة. وبعد الامتحان اعتذرت واعتذر زميلها وقالا ما معناه إنهما حينما قرأوا السطور التي كتبها وزير خارجية مصر مقدمة للرسالة ظنوا أني لست صاحب الرسالة، وأن الحكومة المصرية هي التي تستعملني في عرضها بحكم وظيفتي في السفارة لتعرض سياستها في مشكلات قناة السويس من منبر علمي، وهذا غير جائز ولا مقبول. ولكن بعد امتحاني هذه الساعات الطوال تأكد للجنة بما لا يقبل الشك أني كاتب الرسالة وصاحبها، بل وأستطيع أن أكتب أهم منها، وأني متبحر في القانون الدولي العام، ولا يملك الأستاذان لي إلا عاطر التهنئة وعظيم التقدير.

أما العلامة جلبرت جيدل، فقد حدثه العميد تليفونيًّا وحدد موعداً للقائي في داره بشارع الجامعة، وذهبت إليه ومعي الرسالة في ملفات مكتوبة بالرونيو، كانت حملاً ثقيلاً، وقد قدمت الجزء الأول وموضوعه النزاع المصري – البريطاني، وأخرت الجزء الأخير وموضوعه إدارة القناة، وهو الخاص بشركة قناة السويس.

يقول الدكتور مصطفى الحفناوي: وتصفح العالم العملاق جسداً وعلمًا الجزء الأول وقرأ صفحات منه فتلألأ وجهه وقال:

منذ عشرين سنة لم اشترك في مناقشة رسائل الدكتوراه، ولكني خلقت وموجود في هذه الدنيا لكي أناقش رسالتك هذه، وهي تبدو من القليل الذي قرأته لأنها رائعة وممتعة. ونظر الرجل في ساعته وقال:

نحن الآن في أواخر العام الدراسي، وأخشى لو بقيت هذه الرسالة إلى العالم الدراسي القادم أن أموت، وأحرم من شرف مناقشة رسالتك، والحل الوحيد هو أني سأوقع الآن بالموافقة عليها،

واذهب من هنا فوراً إلى صديقي العميد ليختمها، ويعتمدها من مدير الجامعة ثم تحدد لك الكلية جلسة قريبة جداً للمناقشة العلنية، وعندي متسع من الوقت لقراءة هذه الملفات ومراجعة النص الكامل للرسالة.

يقول الدكتور مصطفى الحفناوي: وعدت إلى العميد الذي أمر السكرتارية باستيفاء الإجراءات الرسمية، وأخطرت بالميعاد، وهو الساعة الواحدة بعد ظهر يوم الثلاثاء الموافق 5 من يونيو سنة 1951م.

يقول الدكتور مصطفى الحفناوي: وقبل الموعد المحدد بساعتين اتصل مكتبي بالسفارة بكبريات الصحف وبوكالات الأنباء، ودعاها لحضور جلسة مناقشة الرسالة، كما أذيع الخبر بين المصريين الذين كانوا وقتئذ يزورون باريس، فحضر جمع كبير من الناس، وهو ما لم تجر به العادة من قبل، ولذلك اختارت السكرتارية مدرجًا كبيراً يتسع للحَاضرين، وفي الساعة الواحدة بعد ظهر ذلك اليوم بكل دقة ارتقى المنصة رجل فارع القامة لم يترك المشيب في رأسه شعره غير بيضاء، وكان ضخم الجسد، أحمر الوجه، قوي الصوت مدوياً من غير حاجة إلى مكبر الصوت، كان هذا الرجل هو العلامة "جيلبرت جيدل" كبير علماء فرنسا في القانون الدولي يومئذ، وكبير مستشاري وفدها لدى مؤتمر سان فرانسكو، فهو أحد الذيَّن صاغت أقلامهم ميثاق الأمم المتحدة، وقد جلس في مقعد الرئاسة، وعن يمينه الأستاذة "سوزان باستيد" التي أشرفت على رسالتي، وجلست في الصف الأول من المدرج في مواجهة اللجنة، وجلست عن يميني السيدة شريكة حياتي التي حضرت خصيصًا من القاهرة لتكون بجواري في مناسبة من أسعد مناسبات حياتي، وجلس عن يساري صديقي الهولندي "دراب" الذي حضر من أمستردام مجاملاً ومهنئًا.

ويقول الدكتور مصطفى الحفناوي: وافتتح "جيدل" الجلسة

ببيان قال فيه إنه اتصل بي تليفونيًّا في اليوم السابق وأمر بتدوين حديثه التليفوني في محضر الجلسة، وفيما يلي نص حديثه بالحرف الواحد. .

جيدل/ أنا غاضب، أشد الغضب. .

وحينما سمعت كلمة غاضب انخلع قلبي، وظننت أنه قد قرأ نص الرسالة الذي لم يكن قرأها حين وافق عليها، وظننت أنه قد رجع عن موافقته، وسرعان ما اطمأنت نفسي، حينما استرسل وقال:

غاضب لأنك في قائمة المراجع التي أوردتها في ختام الرسالة ذكرت أسماء ما كان ينبغي أن تتشرف بذكرها في عداد المراجع التي اعتمدت عليها، ويجب أن تشطب هذه الأسماء من كتابك وقائمة مراجعه:

مصطفى الحفناوي: ومن هم هؤلاء سيدي الأستاذ؟

جيدل: ذكر أسماء بعض أساتذة القانون الدولي.

مصطفى الحفناوي: إنهم أساتذة يشتغلون بالتدريس في كلية حقوق باريس وكليات أخرى فرنسية.

جيدل: هؤلاء يكتبون للجماهير ولعامة الناس، أما أنت فإنك تكتب للخاصة، ولخاصة الخاصة، وهذا ما لمسته بعد أن قرأت رسالتك، دعك من هؤلاء السطحيين، واشطبهم من الرسالة.

مصطفى الحفناوي: سمعًا وطاعة.

جيدل: اتصلت بك تليفونيًا لأقول لك هذا، ولأقول أيضًا إنني وقد أفعم قلبي فرحًا برسالتك بعد قراءة النص الكامل، لم أطق الانتظار على غد لأهنئك في الجلسة الرسمية، فبادرت التهنئة الآن،

وإني أعدك بأن أضع الرسالة في أحسن مكان من مكتبتي، وإلى الغد حيث ألقاك في الجامعة. .

يقول الدكتور مصطفى الحفناوي: اقتضت الأمانة هذا العالم الكبير أن يحكي الحديث التليفوني على علته، وأن يسجله في مستهل حديثه في محضر مناقشة الرسالة. ثم بدأت المناقشة، فكان هو المتكلم الوحيد، وطال كلامه ساعة ونصف الساعة، وأني مضطر لأن أوجز نقاطاً منه هنا؛ إثباتًا لوقائع حدثت، ولكي تكون الصورة كاملة لدى القارئ، وهذا على الرغم من أني أدون ثناءً على شخصي، ولكني معتز به لأنه صدر من عالم يعرف ما قال، وكان يعيه تمامًا.

1) بدأ العلامة جيدل بمناقشة الجزء الأول من الرسالة، فأبرز حملتي الشديدة على الإنجليز، وعلى سياسة وزارة الخارجية البريطانية التي وصفتها بعبارات لاذعة، قال عنها جيدل إنه ابتكار وتجديد مستحب في لغة القانون الدولي، وكانت جلسة المناقشة مناسبة فذة عرف الرجل فيها كيف ينتقم لنفسه من الإنجليز، فمثلاً أشار إلى حادث ضرب البوارج البريطانية للإسكندرية بالقنابل في سنة 1882م، وكذلك عرج على حادث "دنشواي" فوصفه وما إليه بالوحشية والإجرام، وقال في صراحة رائعة إنه كفرنسي يخجل من حكومات فرنسية تآمرت مع إنجلترا، وشاركت في العدوان.

وتناول معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا في 26 أغسطس سنة 1936م، وفنّدها وأيد وجهة نظري فيها، وقال إنها قصاصة ورق غير نظيفة، ويجب أن تلقى في سلة المهملات، وأضاف قائلاً "قل لحكومتك إنني أقرك على ما رأيته في رسالتك من إلغاء هذه المعاهدة بعمل انفرادي من جانب مصر، وأوافق على الأسانيد القانونية التي تعتمد عليها في تبرير هذا الإلغاء من جانبكم وحدكم.

2) وإمعانا منه في التشفي والكيد للإنجليز بالغ في امتداح الرسالة، فحمل أوراقها بيده، وقال بصوت مدو "علمتني أنا جيدل الكثير الذي لم أكن أعلمه" وأن القانون الدولي مدين لك بالعمل الذي قمت به، إذ أخرجت من دور المحفوظات السرية وثائق حجبوها عن العلم وقتًا طويلاً، ووضعتها في متناول أيدينا برسالتك هذه، وإني أهنئ مصر لأن العالم سيقرأ قضيتها التي زيفوها على حقيقتها لأول مرة في رسالتك هذه، وقال أيضًا: لا يستطيع متخصص في القانون الدولي العام أن يدعى أنه عالم في القانون الدولي إلا إذا قرأ هذه الرسالة، وسوف يكون ذلك طوال مائة وخمسين عامًا.

يقول الدكتور مصطفى الحفناوي: وبعد الثناء المستطاب، تناول الأستاذ جيدل الجزء الخاص بالملاحة وحرية المرور في قناة السويس، وتهكم بالذين زعموا أن حرب فلسطين في سنة 1948م، لم تكن حربًا بلغة القانون الدولي، وأعلن أن مصر صاحبة الحق الكامل في تحريم الملاحة عبر القناة على عدوها الإسرائيلي، وفي القيود التي فرضتها على سفن المحايدين التي تنقل مهربات حربية إلى إسرائيل، وعزز وجهات نظري فيما أوردته بهذا الجزء من رسالتي، وأكده بمزيد من الآراء القانونية الدولية.

وبعدئذ توقف لحظات وقال: والآن اسمع مني ما يرضيك. كيف استبحت لنفسك أن تنعت الفرنسي العظيم "فرديناند دي لسبس" بأوصاف لا تليق وما ينبغي أن تدنس بها رسالتك الرائعة هذه . . إنني أطالبك بحذف تلك العبارات.

وأجبته إني متمسك بها، وإنها ليست من صياغتي، وإنما وردت في أسباب الحكم بالسجن خمس سنوات ضد فرديناند دي لسبس في قضية قناة بنما، وقد صدر هذا الحكم من محكمة جنايات السين في

باريس، وآخر أيام دي لسبس؛ وبعد مأساة قناة السويس، وطعن في الحكم بالنقض، ورفض الطعن باستثناء وقف تنفيذ العقوبة البدنية ضد دي لسبس، لأنه كان طاعنا في السن، وتجاوز عمره الثمانين عاماً..

قال الأستاذ جيدل: "بي ضعف لهذا الفرنسي العظيم الذي لو أنصفته فرنسا لأقامت له تمثالاً في كل ميناء. وبسبب ضعفي هذا أصر على رجائي إياك أن تحذف تلك النعوت...".

مصطفى الحفناوي.. "هل يسمح سيادة الرئيس لمواطن مصري أن يكون به ضعف لوطنه المجني عليه؟".

يقول الدكتور الدكتور مصطفى الحفناوي: وعندئذ دوى تصفيق حار من المصريين الذين كانوا بالمدرج، وشاركهم غير المصريين، فتراجع الأستاذ الكبير، وقال بصراحة العالم الشريف: "أنا فرنسي" وأنت مصري، ومن يدري ماذا كنت لأقول لو أنني مصري؟ ننتقل إلى مسألة أخرى، وكانت المسألة هي مصير شركة قناة السويس، بعد إذ بينت في الرسالة بطلان عقد الالتزام وانعدامه، كما بينت الفضائح التي تورطت فيها ومخالفاتها وجرائمها التي لا تحصى مستنداً إلى ملفات الشركة التي ذكرت أرقامها في هوامش الرسالة. ومع ذلك لم يطق "جيدل" الذي وصل القمة في علمه أن يقرأ دعوتي لتصفية الشركة، واتخاذ إجراءات فورية لذلك، في المدة الباقية حتى يحين يوم 16 من نوفمبر سنة 1968م، واعتبار هذه المدة مرحلة انتقال إلى آخر ما ذكرته في رسالتي بهذا الخصوص. وأعلن جيدل أنه وزملائه لا يقبلون الحلول التي عرضتها في هذا المسألة، ومطلوب مني أن أقترح حلاً آخر في الحال، وأن أحاول التوفيق بين مصالح مصر التي أدافع عنها وبين بقاء الشركة واستمرارها، وقلت على الفور إنه ليس عندي حل آخر، وقال جيدل: "إن قريحة العالم الشاب الذي كتب

هذه الرسالة، لا تعجز عن اقتراح حلاً آخر يكون معتدلاً وتقبله الهيئة" ، وشفع ذلك بتهديد في لغة مهذبة قائلاً: "إنك باقتراحك الحالي ستعرض وطنك لمتاعب جسام؛ ذلك أن الدول صاحبة المصالح لن تترككم تسيرون في الطريق الذي تدعو إليه" ، وأعلنت للهيئة الموقرة إصراري، قائلاً: يبدو لي أنكم أخطأتم فهمي، وتصورتم أني مجرد طالب يبحث هنا عن درجة علمية، درجة دكتور في القانون، وأبادر فأعلن أني متنازل عن درجة الدكتوراه في القانون، فما أنا بحاجة إليها، إنني في مصر محام لدى محكمة النقض، وهنا في باريس مستشار سفارة، ومعنى ذلك أني وصلت في سلم عملي إلى آخر المراحل، فلا حاجة بي للقب دكتور في القانون، أنا هنا محام يبسط للعالم كله من منبر عالمي حر، منبر في جامعة باريس، قضية بلاده العادلة، ويعرض الحلول التي يراها، فإذا استعصى هذا المنبر فإني سأطوي الملف، وأترك باريس، وأذهب إلى بلد آخر فيه منابر حرة لأستعملها.

يقول الدكتور مصطفى الحفناوي: وهنا اتقدت نيران الكبرياء الفرنسي، والطموح الفرنسي، والحساسية المعروفة، ودوى صوت "جيدل" وهو ينادي قائلاً: "إن جامعة باريس كانت دائمًا وأبدًا منبر الأحرار الذين يعرضون منه قضايا الحرية، ونحن نعتز بهذا، ونرحب بك اليوم، كما رحبنا بغيرك، وسنرحب دائمًا بطلاب الحرية والاستقلال".

يقول الدكتور مصطفى الحفناوي: وتكلمت الأستاذة سوزان باستيد، فقالت إنها حينما قرأت عنوان الرسالة فزعت وأشفقت عليّ، ذلك أنها سألت نفسها لو أنها وهي فرنسية ومن لحم ودم كتبت في موضوع يمس علاقات فرنسا بألمانيا، هل تستطيع أن تلتزم بالحياد العلمي؟ ولكنها قرأت الرسالة فعجبت لحيدة مؤلفها،

وأحست أنه سيطر على عواطفه ومشاعره سيطرة تستحق غاية الإعجاب، وذلك بالرغم من الأهوال والشدائد التي تعرض لها وطنه . .

يقول الدكتور مصطفى الحفناوي: وحوالي الساعة السادسة مساء، أي بعد مناقشة استمرت خمس ساعات رفعت الجلسة للمداولة، وبعد المداولة ظهر العلماء واقفين وأعلن جيدل بصوته القوي قرار الهيئة بمنحي الدكتوراه بأعلى مراتب التقدير . .

يقول الدكتور مصطفى الحفناوي: وقد نشرت صحيفة الأهرام في حينما الوصف الكامل لما دار في تلك الجلسة من حوار، وكان مراسل الأهرام في باريس قد أبرق به كاملاً، ونشر في صفحات كاملة وبأحرف كبيرة، وفي أيام متتالية بعنوان "رسائل العالم في خدمة السياسة"، ونشرت صحيفة "لي فيجارو" الباريسية الصباحية، وبقية الصحف الكبرى في باريس النبأ بإيجاز تحت عنوان "دبلوماسي مصري تستقبله جامعة باريس دكتوراً في القانون بتقدير رفيع" واكتفت بعد ذكر اسمي ووظيفتي بذكر عنوان الرسالة وأسماء الأساتذة الذين ناقشوها.

يقول الدكتور مصطفى الحفناوي: واستيقظ رجال شركة قناة السويس ليروا هذا الكابوس، فقد كانوا معنيين في مايو ويونيو بإعداد الميزانية السنوية للشركة؛ لتعرض على الجمعية العمومية للمساهمين في شهر يوليو من تلك السنة، وكانت الأنباء التي نشرتها صحف فرنسا عن رسالتي مفاجأة لهم، وكنت في فندق بابليون بشارع "فريد لاند" في باريس، فإذا بالتليفون يدق في حجرتي وكان المتحدث "شارل رو" رئيس مجلس إدارة الشركة، وقد عرف مكاني من مكتبي بالسفارة، ولم يكن يعلم أني تركت عملي في السفارة في نفس مساء 5 يونيو سنة 1951م، بعد أنت انتهت مناقشة رسالتي وظفرت

بدرجة الدكتوراه، ذلك أني أبرقت إلى وزير الخارجية طالبًا اعتباري مستقيلاً؛ إذ انتهى الغرض الذي من أجله قبلت وظيفتي بالسفارة. .

يقول الدكتور مصطفى الحفناوي: : قال شارل رو في صلف وحدّة "هل أنت الذي تكتب عنك صحف باريس، وتقول إنك حصلت على الدكتوراه في القانون الدولي؟" وأجبته قائلاً: "وهل يوجد اثنان بهذا الاسم في باريس، وفي سفارة مصر بالذات؟ لماذا تهون من شأني، ولماذا لا تراعي اللياقة والذوق في حديثك؟" .

شارل رو: "ولكنك لم تخبرنا أنك كنت تعد رسالة للدكتوراه، وقلت إنك تضع كتابًا باللغة العربية عن قناة السويس" .

مصطفى الحفناوي: ليس بيننا من علاقات الصداقة والمودة، ما يفرض عليّ أن أطلعك على مشروعاتي وأخباري الخاصة.

يقول الدكتور مصطفى الحفناوي: ولما سمع "شارل رو" هذا فهم أن السهم قد نفذ، وبادر بتغيير لهجته، فتلعثم، وقال: "كنت أود يا صاحب السعادة أن أكون أول المهنئين وهذا سبب تساؤلي، وأنا وزملائي الآن مجتمعين في مكتبي، هل لديك مانع من تشريفنا بزيارة الآن لنهنئك بأشخاصنا؟. قلت: لا مانع لدي، وأنا في طريقي إليكم. . ، وفزعت زوجتي، وكانت بجواري تتابع الحديث، وقالت بأي وجه تقابلهم؟ ألا تخشى أذى يلحق بك أو إهانة توجه إليك؟ قلت: إني ذاهب، وتوجهت فعلاً إلى مقر الشركة رقم 1 بشارع إستورج في باريس. .

يقول الدكتور مصطفى الحفناوي: وجدت في انتظاري "شارل رو" رئيس الشركة، و"أومول" المدير العام، و"جورج بيكو" نائب المدير العام، وفي فتور وعصبية صافحني كل منهم مهنئًا، وسألني "شارل رو" ماذا قلت في رسالتك؟ وأجبته إنها تقع في أربعة أجزاء، واحتاج إلى وقت طويل لشرح ما جاء فيها. قال الرجل: "يكفينا أن

نسمع منك ماذا قلت عنا" . وفي صراحة تامة قلت كل شيء، وسألت: "لماذا تسمون أنفسكم شركة؟" إنكم مجرد ستار خفي وراءه الاستعمار الغربي، وشرحت الوضع بالضبط كما فهمته من ملفاتهم السرية، وأضفت إني وضعت خطة عملية لتصفية هذه الشركة في الفترة المتبقية من عقد الالتزام، واعتبرتها مرحلة انتقال، واقترحت إنشاء وزارة جديدة في مصر سميتها "وزارة شئون قناة السويس"، وعلى هذه الوزارة أن تعد فوراً الجهاز الفني المصري الذي يدير القناة، ويستغلها لصالح شعب مصر، مالك القناة وسيدها، وعليها أن تدخل في أعمال الشركة فوراً، وتقوم بالجرد والتقويم. وإذا بدرت مقاومة أو معارضة، أيًّا كانت، من جانبكم، تؤمم الشركة، وتحلّ وتصفى بقانون، وقد يكون هذا هو الحل العملي الوحيد.

قال شارل رو: قلت هذا لأساتذة القانون الدولي، الذين ناقشوا رسالتك في السوربون؟

مصطفى الحفناوي: نعم وحصلت على الدكتوراه في هذا الكلام بأعلى مراتب التقدير.

وفقد جورج بيكو أعصابه، ودق المنضدة بقبضة يده، وصاح: "وكيف سكتنا ونمنا حتى كتبت هذه الرسالة ووصلت إلى جامعة باريس، وقبلت؟".

مصطفى الحفناوي: ولماذا تريد أن تحقر جامعة باريس؟ وهل تكون جامعة تحترم إذا خضعت رسائلها العلمية لرقابة من أمثالك؟.

يقول الدكتور مصطفى الحفناوي: وانسحب بيكو غاضبًا من الاجتماع، وقال "شارل رو" موجهًا الحديث لي: "إنك أسأت فهم المعنى الذي أراده المسيو بيكو، وربما جانبه التوفيق في التعبير، ونحن نعني أن نقول لك إن الملفات التي سمحنا لك بالاطلاع عليها في هذه

الدار ليست بذات قيمة، ولو أنك كنت صريحًا وقلت إنك تعد رسالة دكتوراه لأطلعناك على وثائق لها قيمتها العلمية" . .

يقول الدكتور مصطفى الحفناوي: : وأجبت قائلاً: "أرجو أن تعلم يا سيادة الرئيس أني لم أترك في محفوظات شركتك شاردة، وأني أعلم عن محتويات هذه المحفوظات ما لا تعلمه أنت ومعاونوك، وما أنا بحاجة إلى مزيد. وتقتضيني الأمانة أن أخبرك أن عقد امتياز الشركة الأصلي الذي اعتمده السلطان العثماني والذي عين جنسية الشركة وأنها مصرية وليست عالمية، وأنها تخضع للقوانين والمحاكم المصرية، هذا العقد الذي سرق من خزائن الحكومة المصرية، موجود الآن بمحفوظات مجلس الوزراء في القاهرة" .

يقول الدكتور مصطفى الحفناوي: : وهاج الرجل وثار إذ سمع هذا الاعتراف، وقلت له إن باب التقاضي مفتوح أمامه، وجهة الاختصاص الوحيدة هي محكمة كائنة في ميدان باب الخلق بالقاهرة، يستطيع أن يختصمني لديها إذا أراد.

يقول الدكتور مصطفى الحفناوي: سكت شارل رو، وقال: "هل قررت أن تطبع هذه الرسالة؟" ، قلت إنها طبعت فعلاً، وستظهر بعد أيام، وسأل عن اسم المطبعة فقلت "ليس من حقك أن تعرفه" وقال شارل رو "أنا رئيس لأكاديمية العلوم السياسية والأخلاق، وبهذه الصفة أستطيع أن أعرض نسخًا من رسالتك على الأكاديمية التي تمنح جوائز علمية للأبحاث الممتازة، وسأوصي بمنحك جائزة" ، وشكرته، فقال إنه يريد شراء خمسين نسخة من الرسالة، وقلت إنها ليست للبيع وإني أتعهد بإهداء خمسين رسالة لشركة قناة السويس، حينما تخرج الرسالة من المطبعة، وفعلاً أرسلت الهدية للشركة من النسخ المطبوعة على ورق فاخر بحيث تكلفت النسخة خمسة آلاف فرنك قديم، أي خمسة جنيهات مصرية، وهذا على سبيل

الكيد لشارل رو الذي سبق أن قلت له إنني فقير، ولا أملك نفقات طبع كتاب باللغة العربية، وذلك في أول لقاء بيننا، وذلك كي يقع في الشرك الذي أعددته له . .

يقول الدكتور مصطفى الحفناوي: وقال شارل رو: مسألة الرسالة لا تخيفنا، وإذا وقف عملك في الموضوع عند رسالة علمية، فإننا نستطيع أن نجمعها من المكتبات وينساها الناس وتنتهي المسألة. دعنا نتفاهم أيها الصديق، وأنت فيما علمت زوج وأب لخمسة أطفال، لماذا لا نتفاهم، ونعطيك أي شيء لتأمين مستقبل أسرتك، نحن لا نطلب منك إلا السكوت، والوقوف عند حد الرسالة، واطلب ما شئت مقابل سكوتك . .

مصطفى الحفناوي: هل تعدني بشرفك أن تعطيني ما أطلبه؟

شـــــــارل رو: أعدك . .

مصطفى الحفناوي: وهل لك الصلاحية القانونية لتعطيني ما أطلب؟

وهنا ضحك شارل رو ضحكة عصبية ساخرة.

مصطفى الحفناوي: أطلب منكم قناة السويس بكاملها، ولا أقبل شيئًا أقل من ذلك. ارفعوا أيديكم عن قناة السويس.

واسترسل الرجل في الضحك وقهقه ثم قال: وماذا تستطيع أن تصنع أيها المخلوق الضعيف؟ وأنا أجيبك إن طلبك مرفوض، وغير قابل للبحث . .

مصطفى الحفناوي: اسمع أيها الرئيس، حينما طلبتني تليفونيًّا بالسفارة، وأعطوك اسم الفندق الذي أنزل فيه، هل قالوا لك إني استقلت من وظيفتي؟

شارل رو: سمعت شيئًا من هذا، وإني أتساءل لماذا استقلت؟

مصطفى الحفناوي: أنا عائد إلى بلادي مصر؛ لأشرح للرأي العام في مصر قضية قناة السويس، التي أخفى الاستعمار حقائقها وزيفها، وحرم صاحب الحق من معرفة حقه.

شارل رو: مسكين أيها الشاب.. وهل فاتك أننا أقوى الأقوياء في مصر، الملك فاروق في قبضة يدنا، وزراء مصر من مختلف الأحزاب أصدقاؤنا.. الصحافة المصرية من غير استثناء في خدمتنا، ولن نترك لك منبراً واحداً تتكلم منه. أنت تفكر في الانتحار، فلماذا؟.

مصطفى الحفناوي: تستطيعون منعي من الكتابة في الصحف. سأحمل وعاءً به طلاء للجدران، وأكتب القضية على الحوائط، وقد أمنع. وعندئذ سأزور كل مصري في داره، وأقول يا أخي المصري لك قضية في قناة السويس، اسمعها مني، وعلمها لأولادك، وبلغها لجيرانك ومعارفك.. هكذا. وأنت كاتب ومؤلف يا سعادة السفير الأسبق "شارل رو"، وأنت باحث ومؤرخ، ولا شك أنك تذكر اسم القسيس الذي كان يجري فوق قمم الجبال والسهول ويستنصر الأوربيين للحروب الصليبية ضد المسلمين. أتذكر اسمه؟ إنه بعث وهو حي يرزق، وجالس أمامك واسمه مصطفى الحفناوي، ولن أتوقف حتى أسير ومعي شعب مصر رجالاً ونساءً، زاحفين على القناة لنستخلصها من قبضتكم السوداء، وموعدنا في القناة حيث نلتقي في معركة المصير..

شارل رو: أنا أبلغ من العمر ـ وقتئذ ـ اثنين وسبعين عامًا، ولن يمتد بي العمر إلى يوم 16 نوفمبر سنة 1968م، هذا اليوم الذي تحلم به..

مصطفى الحفناوي: ومن قال لك إننا سننتظر هذا اليوم، لقد صبرنا ثمانين عامًا مضت، ولن نصبر أكثر من ذلك ستتركون القناة

حال حياتك، وأنت رئيس لهذه الشركة، وسترى بعينيك قناة مصرية يديرها المصريون، ملاكها الوحيدون.

يقول الدكتور مصطفى الحفناوي: وافترقنا في جو عاصف، وعدت إلى الفندق ورويت لشريكة حياتي ما جرى، وقلت إن المعركة قد بدأت فعلاً، وعلينا أن نسافر إلى مارسيليا، لنستقل الباخرة التي تنقلنا إلى الإسكندرية.

يقول الدكتور مصطفى الحفناوي: وعلمت أن الشركة كانت تتعقبني في باريس لتعرف المكان الذي تطبع فيه الرسالة، وكانت تارة تسأل موظفي السفارة، وأخرى تسأل زوجتي تليفونيًّا عن مكان المطبعة، وذلك من غير جدوى.

يقول الدكتور مصطفى الحفناوي: وحدثت قصة ظريفة قبل أن أرحل عن باريس، ذلك أنه فور ظهور نبأ حصولي على درجة الدكتوراه في القانون الدولي من جامعة باريس في مشكلات قناة السويس المعاصرة، وصلني كتاب رقيق من مدير المراسم بوزارة الخارجية الفرنسية، وقال الكاتب في تهنئته لي "هل تسمح لفرنسا أن تشارك مصر في هذا الفخر والنجاح العلمي الذي ظفرت به السوربون". وأدركت أن المهنئ مخدوع، ولم يعرف مضمون الرسالة، وأنه فهم العكس، وأن الجامعة بل أكبر جامعات فرنسا ما كانت لتمنحني هذا التقدير الكبير لو لم أكن قد دافعت عن المصالح الفرنسية ومجدت الفرنسيين في قناة السويس، وتوجهت فور استلام هذا الخطاب الرقيق إلى مكتب مدير المراسم بوزارة الخارجية الفرنسية للوداع قبل سفري، بمناسبة ترك خدمة السلك السياسي، واقترح الرجل أن يحدد موعداً قبل سفري أقابل فيه وزير الخارجية الفرنسية وقتئذ، وكان اسمه "روبير شومان"؛ لأقدم له نسخة مهداه من رسالتي، وأضاف إن رئيس الجمهورية الفرنسية "فانسان أوريول"

سيكون سعيداً إذا قدمت له نسخة مهداة بتوقيعي، ووعد بسرعة الاتصال بقصر الإليزية؛ لتحديد ميعاد المقابلة، وطلب مني أن أرسل النسخ المهداة مسبقًا إلى المراسم بوزارة الخارجية لتأكيد الميعادين، وقد فعلت وبعد أيام قلائل من إرسال نسخ الرسالة دعيت تليفونيًّا للتوجه إلى إدارة المراسم وهناك لم يقابلني المدير العام، وإنما أدخلوني حجرة صغيرة وقابلني فيها موظف صغير بوزارة الخارجية ليقول لي في غلظة وقحة ما نصه: "إن وزير الخارجية "شومان" يرفض مقابلتك، ومن باب أولى يستحيل أن يلقاك رئيس الجمهورية". وأحسست من هذا الجفاء المباغت أنهم قرءوا رسالتي ففقدوا أعصابهم. وعلمت أن وزارة الخارجية الفرنسية وجهت كتابًا شديد اللهجة إلى كلية الحقوق بجامعة باريس تسألها عن أسباب وملابسات منحي درجة الدكتوراه في القانون، وأحيل الكتاب إلى العلامة جيدل الذي رد على وزارة خارجية بلاده بقوله: "نحن علماء قانون ولسنا رجال سياسة".

يقول الدكتور مصطفى الحفناوي: وتركت باريس دون أن يكون في وداعي واحد من وزارة الخارجية الفرنسية كما هي العادة بالنسبة للدبلوماسيين الراحلين إلى غير رجعة، ولا من سفارة مصر في باريس، وكأنها لا تعرفني وتبرأ من عملي.

يقول الدكتور مصطفى الحفناوي: وعدت إلى وطني لأخوض معركة ليست سهلة بالنسبة لفرد لا حول له ولا قوة إلا بالله.